تطوير نظام رقابة الجهاز المركزي للمحاسبات بدعم تكنولوجيا المعلومات في قطاع السياحة بمصر

إعداد

نشوى جلال محمد مصطفى الدماصي

باحث ماجستير محاسبة

كلية التجارة – جامعه الزقازيق

alshimaasaleh25@gmail.com

مجلة البحوث التجارية ـ كلية التجارة جامعة الزقازيق

المجلد السادس والأربعين ـ العدد الأول يناير 2024

رابط المجلة: https://zcom.journals.ekb.eg/

الملخص

استهدفت هذه الدراسة تطوير نظام رقابة الجهاز المركزي للمحاسبات بدعم تكنولوچيا المعلومات في قطاع السياحة بمصر، بما يمكنه من المساهمة في تحقيق الأهداف التنموية لقطاع السياحة والتي تتمثل في تعظيم الناتج القومي من قطاع السياحة والحصول على نصيب أكبر في سوق السياحة العالمية. حيث

قامت الباحثة بدراسة الوضع الحالي لقطاع السياحة بمصر ونظام الرقابة المطبق عليه ومقارنته بالاتجاهات العالمية في هذا المجال لتحديد الوضع الأمثل لقطاع السياحة ونظام الرقابة المطبق عليه، ومنها تم وضع رؤية قائمة على تطوير الفكر الرقابي على قطاع السياحة من مجرد قنص أخطاء إلي المساهمة في تحقيق الأهداف التنموية لقطاع السياحة وتحسين القدرة التنافسية وتعظيم الناتج القومي وبناء عليه تم وضع دالة هدف واستراتيجيات تساهم في تحقيق الرؤية والأهداف، وكذلك تم وضع قائمة مهام لتنفيذ الاستراتيجيات؛ وقامت الباحثة بعد ذلك باقتراح برنامج لتنفيذ عمليات الإصلاح في قطاع السياحة بمصر. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها ضرورة الاهتمام بالترويج السياحي للمنتجات والوجهات السياحية وذلك بهدف تعظيم الناتج القومي، وجود مشكلات تواجه التخطيط السياحي، وجود قصور في مفهوم الرقابة المطبق وعدم وجود نظام معلومات يهدف إلى تبني توجه المستفيد.

الكلمات الدالة: نظام الرقابة، تكنولوجيا المعلومات، قطاع السياحة.

أولاً: مقدمة

تعتبر الرقابة على المال العام أداة فاعلة في تطوير وتوجيه النشاط الإداري على المستوى القومي ، حيث تساعد الجهاز الإداري بالدولة في التحقق من مدى تنفيذ خططها في مراحلها المختلفة والكشف عن أي انحرافات وتقديم التوصيات اللازمة لمعالجتها بالسرعة الممكنة لكي تحقق الخطط أهدافها المنشودة [1]؛ حيث تطورت مفاهيم العمل الرقابي وتغيرت أساليبه فلم تعد مقصورة على الرقابة بصورها وأشكالها التقليدية المتمثلة في البحث عن الأخطاء بعد وقوعها والعمل على تصحيحها بعد اكتشافها وإنما امتدت لتشمل جميع أنواع الرقابة سواء (الوقائية) أو المتزامنة معه وذلك لتجنب الوقوع في الأخطاء والتأكد من حسن استخدام الموارد المتاحة وأن استخدامها فيما خصص لها .[2]

ويعتبر الجهاز المركزي للمحاسبات هو الجهة المعنية بالرقابة على المال العام في مصر؛ ويقوم الجهاز بالرقابة على قطاع السياحة والمتمثل في وزارة السياحة والهيئة العامة للتنشيط السياحي من خلال الإدارة المركزية للرقابة على الوزارات الرئاسية، هذا بالإضافة إلى رقابته من خلال إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق على الشركات السياحية سواء كانت قطاع أعمال عام أو شركة مشتركة بها حصة مال عام بما لا يقل عن نسبة 25% (حيث يتم فحصها ومراجعتها من قبل الجهاز مباشرة) وذلك طبقا للمادة رقم (3) من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم 144 لسنة 1988 بالإضافة إلي الشركات المشتركة التي يساهم فيها شخص عام بما يقل عن 25% (حيث يقوم الشخص المساهم بإرسال التقرير السنوي لمراقبي حسابات تلك الشركات وكذلك القوائم المالية إلي الجهاز لمراجعتها وإبداء الرأي فيها؛ حيث يقوم الجهاز بإعداد تقريره عن كل ذلك وإرساله إلي الشخص المساهم والجهات المعنية) وذلك طبقاً للبند رابعاً من المادة رقم (5) من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات.

ونظراً لأهمية صناعة السياحة حيث أصبحت إحدى ركائز الاقتصاد العالمي ؛ حيث يحتل المرتبة الثالثة في الاقتصاد العالمي وذلك بعد قطاعي الوقود والمواد الكيماوية[3]. وتمثل مساهمة قطاع

---

(1) يوسف ، أبو زيد كامل ، 2015 ، " تشخيص حالة الرقابة على المال العام في مصر " ، **مجلة البحوث التجارية** ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، الجزء الأول ، العدد الأول، ص14.

2- أبو هداف ، ماجد محمد ،2006 ، " تقويم وتطوير الأداء الرقابي لديوان الرقابة المالية والإدارية - دراسة تطبيقية على المؤسسات الحكومية في قطاع غزه " ، ***رسالة ماجستير*** ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية – غزه ، ص7.

(3)https://www.unwto.org/tourism-and-covid-19-unprecedented-economic-impacts

السياحة عام 2019 نحو 10.4 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي[1]. كما تمثل 7.6% من إجمالي الصادرات العالمية عام2019 [2].

ومما لا شك فيه أن مصر تعتبر من أكثر دول العالم التي تتمتع بجاذبية خاصه على المستوى العالمي وذلك نظراً لموقعها الجغرافي الفريد ومقوماتها الطبيعية وإمكانياتها التي تتميز بها دون غيرها من المقاصد السياحية الأخرى، بالإضافة إلى تعدد وتنوع المنتج السياحي لديها، والذي يجعلها مؤهلة تماماً للمنافسة في سوق السياحة العالمية. وعلى الرغم من ذلك حصلت مصر على المركز 65 عالمياً عام 2019 بينما حصلت اسبانيا على المركز الأول تلتها فرنسا ثم ألمانيا ، وذلك وفقا لما ورد بتقرير تنافسية السياحة والسفر - دافوس٢٠١٩.[3]

مما يعني إن هناك قصور في سياسات الترويج للمقاصد السياحية وإن قطاع السياحة بحاجة إلى إصلاحات استراتيجية لتحسين الوضع التنافسي لمصر في خريطة السياحة العالمية ووضعها في مقدمة المقاصد السياحية العالمية؛ كما إن نظام رقابة الجهاز المركزي للمحاسبات على قطاع السياحة في مصر بحاجة إلى تصحيح للفكر والرؤية المصاحب لها، حيث ينصب تركيزه على اكتشاف الأخطاء والمخالفات دون التركيز على تحقيق الأهداف التنموية لقطاع السياحة وبما لا يساعدها على تحقيق أهدافها؛حيث يتجاهل مراقبي الجهاز عند قيامهم بالرقابة على الموازنات التقديرية للشركات السياحية الرقابة على تحديد الأهداف وترتيب أولوياتها والرقابة على مدى جدوى البدائل المختلفة الممكنة لتنفيذها واختيار البديل الأمثل لتحقيق كل هدف حيث تقوم الشركات بإدراج العديد من الأموال لإنفاقها على تحقيق هذه الأهداف ، وقد يتم إنفاقها في بعض الأحيان دون جدوى حيث لم تحقق الشركات في أغلب الأحيان الأهداف المدرجة بالموازنة ،كما إنه لا يواكب التطور التكنولوجي الراهن في قطاع السياحة.

ولذا يكون من الضروري تغيير مفهوم الرقابة الحالي والفكر والرؤية المصاحب لها والتحول إلي المفهوم الشامل للرقابة بما ينطوي على الرقابة على الموارد القومية وتخصيصها للأهداف حسب أولوياتها [4]،وبما يساعد في تحقيق الأهداف التنموية لقطاع السياحة والتي تتمثل في تعظيم الناتج القومي من قطاع السياحة والحصول على نصيب أكبر في سوق السياحة العالمية ، فلذلك يتعين

([1])https://wttc.org/Research/Economic-Impact

([2])https://data.albankaldawli.org/indicator/ST.INT.RCPT.XP.ZS?end=2019&locations=1W&start=1995&view=chart

([3])https://www.arab-tourismorg.org/research/international-reports

([4]) يوسف ، أبو زيد كامل ، ***مرجع سبق ذكره***،ص 2.

على الرقيب تفهم أهداف الأداء لقطاع السياحة بحيث يتمكن من مساعدة قطاع السياحة للوصول إلى أهدافه ، حيث لا يكتمل نجاح قطاع السياحة إلا بمساعدة الرقيب .

ثانيا: مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة فيتدني نصيب مصر في السياحة العالمية حيث لم تحصل على نصيبها العادل من حجم حركة السياحة العالمية وذلك على الرغم من امتلاكها للإمكانيات والمقومات السياحية الجذابة بالمقارنة بأي مقصد سياحي آخر، وذلك يرجع إلي عدة أسباب منها وجود ضعف وقصور في خطط وسياسات الترويج السياحي بمصر هذا بالإضافة إلي إن نظام الرقابة المطبق على قطاع السياحة يشوبه أوجه القصور في الفكر والرؤية المصاحب لها، حيث ينصب اهتمام وتركيز الرقيب على الرقابة المالية المستندية المتمثلة في صحة المستندات واكتشاف الأخطاء والمخالفات دون التركيز على الرقابة على الأهداف وكيفية ترجمتها إلى استراتيجيات ومهام متسقة؛ وذلك على الرغم من إن أهداف الجهاز المركزي للمحاسبات من ضمنها الرقابة على الأداء إلا إنه لم يتم تطبيقها بالشكل الصحيح حيث إنها مجرد تطبيق تحليلات مالية دون تحقيق الهدف المرجو منها. وبالنظر إلى أهداف الجهاز نجد إنها لم تتوافق مع مفهوم وأهداف الرقابة طبقا للتنمية المستدامة، كما إنه لا يواكب التطور التكنولوچي الراهن في قطاع السياحة حيث إنه مازال يعتمد على الرقابة التقليدية.

ويمكن طرح مشكلة الدراسة في الآتي:

1. ما هو الوضع الراهن لقطاع السياحة في مصر ونظام الرقابة الخارجية المطبق عليه من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات؟
2. ما هو الفكر والرؤى المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في رقابة الجهاز على قطاع السياحة؟
3. ما هي آليات تطوير قطاع السياحة في مصر؟
4. ما هو الوضع الأمثل لنظام رقابة الجهاز المركزي للمحاسبات على قطاع السياحة؟
5. كيف يمكن استخدام منهجية نظم المعلومات في تقويم أداء صناعة السياحة بما يمكنها من تحقيق أهدافها وخدمة المجتمع والاقتصاد القومي؟

ثالثاً: هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلي:

دراسة وتقييم الوضع الحالي لقطاع السياحة ونظام الرقابة الخارجية المطبق عليه من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات، وتحديد المشاكل الناتجة عن عدم تطوير الفكر الرقابي وانعدام الرؤية الرقابية الصحيحة، وتحديد الوضع الأمثل لقطاع السياحة في مصر ودعم الرقابة للوصول إليه في ظل توافر برمجيات الحلول الشاملة ERP والتركيز على تحقيق الأهداف التنموية لقطاع السياحة، ووضع آليات لتطويره لتحسين الوضع التنافسي لمصر في خريطة السياحة ووضعها في مقدمة المقاصد السياحية العالمية، وبما يساهم في رفع الناتج القومي.

رابعاً: أهمية الدراسة

تظهر أهمية الدراسة من خلال ما يلي:

أ. إعادة هندسة الاقتصاد المصري من خلال إعادة هندسة أحد الصناعات التي تمثل أحد أهم ركائز الاقتصاد القومي وهو من التوجهات الاستراتيجية للحكومة الحالية؛ وذلك لتحسين الوضع والقدرة التنافسية لمصر في خريطة السياحة العالمية؛ وبما يحقق تنمية مستدامة وخلق بيئة تنافسية واستعادة الثقة في مناخ الاستثمار السياحي في مصر.

ب. إعادة هندسة النظام الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات بدعم تكنولوجيا الأساليب المعاصرة على قطاع السياحة بما يساهم في تحقيق الأهداف التنموية لقطاع السياحة.

خامساً: منهجية الدراسة

يقوم منهج الدراسة على المدخل الاستراتيجي من خلال:

1. تقدير الموقف الحالي لقطاع السياحة ونظام الرقابة المطبق عليه من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات.
2. تحديد الوضع الأمثل للنظام الرقابي على قطاع السياحة.
3. توطين الوضع الأمثل وفقا للظروف الوضعية لقطاع السياحة ونظام الرقابة المطبق عليه.

سادساً: خطة الدراسة

من أجل تناول مشكلة الدراسة وتحقيقاً لأهدافها تتضمن الخطة ما يلي:

الفصل الأول: الدراسات السابقة

الفصل الثاني: تقييم طبيعة وأبعاد العمل الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات على قطاع السياحة

الفصل الثالث: إطار مقترح لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات بدعم تكنولوجيا المعلومات على قطاع السياحة بمصر

الفصل الأول : الدراسات السابقة

المجموعة الأولى: دراسات تناولت تقييم الوضع الحالي لنظام الرقابة الخارجية والقائمين عليها في ظل التطور التكنولوچي.

القائم بالدراسة والسنة	عنوان الدراسة	الهدف من الدراسة	نتائج الدراسة
عوض ، 2011	الرقابة المالية للجهاز المركزي للمحاسبات دراسة مقارنة في التشريعات المختلفة	**استهدفت هذه الدراسة إلى:** 1. دراسة مدى تأثير الرقابة المالية على المال العام، وتأثرها بالمتغيرات المختلفة السياسية منها والاقتصادية. 2. استعراض لأداء ونظم العمل الفعلية لمجموعة منتقاة مقارنة من الأجهزة الرقابية لتحديد مواقع الرقابة المالية في مصر منها وتناول أهم الجوانب التطبيقية للرقابة المالية. 3. دراسة كيفية الاستفادة بتجارب الدول محل المقارنة في تطوير الرقابة المالية في مصر قدر الإمكان.	**أشارت نتائج الدراسة إلي:** 1. تأثر الرقابة المالية بمدى العلاقة بين السلطة التنفيذية والتشريعية. 2. تأثرت فعالية الرقابة للجهاز المركزي للمحاسبات بإلغاء حقه في الرقابة السابقة للصرف على جميع العقود التي ترتب حقوقاً أو التزامات مالية وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة. 3. تأثر فعالية الرقابة على الخصخصة بعدم وجود ضوابط تشريعية محددة تنظم منهج تحول المال العام لمال خاص. 4. تأثر عمليات الرقابة المالية على البيئة بعدم اكتمال وجود نظام للمحاسبة البيئية بالوحدات محل الرقابة.
يوسف، 2015	تشخيص حالة الرقابة على المال العام في مصر	**استهدفت هذه الدراسة إلى:** • تقدير موقف الجهاز الرقابي والمختص بالرقابة على المال العام في مصر والتعرف على الأسباب التي تعيقه عن القيام بوظيفته التي قام من أجلها وهي تحقيق الرقابة الشاملة على المال العام والموارد القومية من خلال تطوير مفهوم الرقابة بمعناه الواسع وتحديد نقاط الضعف والتهديدات التي تعترض النظام الرقابي والتعرف على أسباب فشل الجهاز المركزي للمحاسبات في تحقيق أهدافه والتعرف على المشاكل التي تعيقه عن تحقيق أهدافه.	**أشارت نتائج هذه الدراسة إلي:** 1. مفهوم الرقابة على المال العام في حاجة إلى تحديد واضح بما يحقق أهداف الرقابة طبقا لمدخل التنمية المستدامة. 2. وجود مجموعة من الأسباب التي أعاقت الجهاز المركزي للمحاسبات عن القيام بوظائفه لتحقيق أهدافه وهي كالآتي: • أسباب متعلقة بقصور مفهوم الرقابة الشامل. • أسباب مرتبطة بصياغة القوانين المنظمة للرقابة على المال العام. • أسباب مرتبطة بأنظمة العمل بالأجهزة الرقابية. • أسباب مرتبطة ببيئة العمل السائدة في مصر.

يوسف، 2015	إعادة هندسة نظام الرقابة على المال العام في مصر بدعم تكنولوجيا المعلومات	**استهدفت هذه الدراسة إلى:** إعادة صياغة النظام الرقابي في مصر لتطويره وتفعيله ليقوم بتحقيق الأهداف التي قام من أجلها وهي تحقيق الرقابة الشاملة على المال العام ويأتي ذلك من خلال: 1. تحديد أهداف النظام الرقابي في ظل المفهوم الشامل للرقابة. 2. تحديد مبررات إعادة الهندسة وعوامل نجاحها في نظام الرقابة على المال العام. 3. تحديد مساهمة تكنولوجيا المعلومات في إعادة هندسة نظام الرقابة على المال العام. 4. تحديد مدى تأثير إعادة الهندسة على النظام الرقابي المصري.	**أشارت نتائج هذه الدراسة إلى:** 1. وضعت صور عام للأهداف المنشودة من الأجهزة الرقابية بما يتفق مع المفهوم الشامل للرقابة على هذه الأهداف وبما يضمن استغلال المال العام أفضل استغلال ممكن، حيث يجب أن تمتد لتشمل الرقابة على تقييم الخطط ودراسات الجدوى وترتيب الأهداف وأولوياتها. 2. أن تكنولوجيا المعلومات تدعم عملية إعادة الهندسة ذاتها كما تدعم تكنولوجيا المعلومات النظام الرقابي بعد إعادة هندسته من خلال دعمها للأداء في النظام الرقابي من خلال المحاور التالية: • المحور الأول: بناء قواعد البيانات لمدخلات العملية الرقابية. • المحور الثاني: المساهمة في عمليات التشغيل لجميع العمليات الرقابية من بداية تحديد الهدف من العملية الرقابية واختيار العينة وانتهاء بعملية إعداد التقرير الرقابي إلكترونيا. • المحور الثالث: المساهمة في التقرير عن الإنجاز للعمليات الرقابية وتوصيلها للمستخدمين إلكترونيا. 3. تحديد تصور شامل لإعادة هندسة وصياغة نظام رقابي شامل يتولى مراقبة كل من الموارد القومية والأهداف والخطط والبرامج السنوية ونفقاتها وإيراداتها على المستوى القومي والقطاعي والإقليمي ويشمل آلية تضمن توفير الرقابة على جميع المستويات بشكل متكامل وشامل ويخدم بعضه بعضا.

المجموعة الثانية: دراسات تناولت تقييم الوضع الراهن لقطاع السياحة في مصر

القائم بالدراسة والسنة	عنوان الدراسة	الهدف من الدراسة	نتائج الدراسة
محسن وآخرون،2017	الوضع التنافسي السياحي الدولي لمصر: دراسة	**<u>هدفت هذه الدراسة إلى:</u>** 1. تقييم الوضع التنافسي السياحي في مصر والوقوف على أسباب تراجع مصر عالمياً في التنافسية السياحية. 2. تحليل تأثير البنية الأساسية	**<u>وقد توصلت هذه الدراسة إلى:</u>** من الضروري العمل على تطوير البنية الأساسية للخدمات السياحية؛ وذلك بما يساهم في النهوض بالوضع التنافسي السياحي لمصر وتحسين القدرة التنافسية لمصر كمقصد سياحي.

	تحليلية للبنية الأساسية في مصر	على الوضع التنافسي السياحي لمصر. 3. تقييم البنية الأساسية لمصر كأحد معايير التنافسية السياحية لمصر.	
الزق ، 2018	نحو استراتيجية جديدة للتسويق السياحي في المقصد السياحي المصري	تناولت هذه الدراسة التهديدات التي تواجه المقصد السياحي المصري والتي تؤثر على قدرته على مواكبة الضغوط التنافسية من الدول السياحية الأخرى في منطقة الشرق الأوسط. وتتمثل هذه التهديدات في وجود قصور في الخطط والاستراتيجيات التسويقية السياحية التي تنتهجها وزارة السياحة وهيئة تنشيط السياحة، عدم مواكبة الاتجاهات الحديثة في التسويق، ضعف المهارات التسويقية، عدم وجود استراتيجية ناجحة وفعالة وواضحة الرؤية. **استهدفت هذه الدراسة** التعرف على مفهوم ومكونات استراتيجية التسويق السياحي، صياغة استراتيجية مقترحة لتسويق السياحة في مصر، التعرف على الأنواع المختلفة لاستراتيجيات التسويق السياحي في مصر، التعرف على الآليات الفعالة لاستراتيجيات التسويق السياحي.	**وقد توصلت هذه الدراسة إلى:** 1. افتقار الهيئات السياحية الرسمية في مصر إلى استراتيجيات تسويقية واضحة الرؤية. 2. وجود العديد من استراتيجيات التسويق السياحي والتي يمكن الاستعانة بها في تسويق المقصد السياحي المصري والتي تتمثل في استراتيجية التنويع، استراتيجية التركيز، استراتيجية تنمية المنتج، استراتيجية تنمية السوق، استراتيجية اختراق السوق، استراتيجية القيادة التكاليفية. 3. استراتيجية التنويع من أفضل الاستراتيجيات التي يمكن الاستعانة بها في تسويق المقصد السياحي المصري لمواجهة الأزمة الناتجة في السوق السياحي الروسي. 4. تتمثل الآليات والأساليب الفعالة للتسويق السياحي في تحديد الأسواق السياحية المستهدفة وتحديد احتياجاتها ورغباتها وتطوير المنتج السياحي، هذا فضلا عن استخدام مواقع التواصل الاجتماعي والبورصات والمعارض الدولية لتسويق المقصد السياحي. 5. يعد تطوير المزيج التسويقي ووجود استراتيجية واضحة الرؤية لتسعير البرامج السياحية والتعاون مع المنظمات الوطنية والدولية لتسويق المقصد السياحي من الآليات والأساليب الفعالة لاستراتيجية تسويق السياحة في مصر.

المجموعة الثالثة: دراسات تناولت تطوير نظام الرقابة الخارجية على قطاع السياحة بدعم تكنولوجيا المعلومات

القائم بالدراسة والسنة	عنوان الدراسة	الهدف من الدراسة	نتائج الدراسة
Lumpur,2015	Leveraging technology to enhance audit Quality and effectiveness	**هدفت هذه الدراسة إلى:** 1. التعرف على الممارسات والخبرات الحالية لمكتب التدقيق الوطني الاسترالي تجاه التكنولوچيا؛ بما في ذلك الاستفادة من أدوات التدقيق لتحسين فعالية وكفاءة مكتب التدقيق الوطني الاسترالي ودعم عمليات تدقيق البيانات المالية وتطبيق التقنيات المتقدمة. 2. تحليل البيانات لتقديم رؤى قيمة لعمليات تدقيق الأداء المؤداه من قبل مكتب التدقيق الاسترالي. 3. التعرف على الخطط الاستراتيجية لمكتب التدقيق الوطني الاسترالي تجاه تبني التكنولوچيا للاستجابة لبعض التحديات المستقبلية.	**وقد توصلت هذه الدراسة إلى:** 1. اعتماد المدققون بشكل متزايد على استخدام التكنولوچيا، مثل تحليلات البيانات المتقدمة لتعزيز عمليات التدقيق. 2. يعتبر تدقيق تكنولوجيا المعلومات محركاً رئيسياً لزيادة تحسين جودة التدقيق وفعاليته. 3. إن تبني التكنولوچيا لتعزيز وتوسيع نطاق جهود التدقيق يتطلب استراتيجية فعالة وتفكيراً مستقبلياً وابتكاراً وخبرة وتكنولوجيا مناسبة. من المهم تطوير نهج استراتيجي والحفاظ عليه من خلال قياس الانجازات وتقييمها مقابل التوقعات وتوقع التغييرات المستقبلية، وسيتطلب ذلك قيادة قوية ودعماً تنفيذياً.
Al- Ghurair , AL- Failkawi & others, 2016	The influence of technology on the improvement of audit quality in state audit Bureau of Kuwait	**هدفت هذه الدراسة إلى:**تحديد أثر التكنولوچيا على تحسين جودة الرقابة في ديوان المحاسبة بالكويت.	**وقد توصلت هذه الدراسة إلى:** أن المدققين يستخدمون التكنولوچيا في أداء واجباتهم لتحقيق دقة أعلى وتوفير الوقت والجهد. ومع ذلك، فإن احتياجاتهم تتجاوز الأدوات المتاحة. وقد ظهرت هذه الفجوة بسبب نقص المعرفة التي انتقلت إليهم؛ من ناحية أخرى، لم تكن هناك دوافع كافية لاستخدام هذه الأدوات في التدقيق.

التعليق على الدراسات السابقة

من خلال مراجعة الدراسات السابقة تبين أن هذه الدراسات **قد ركزت على الاتجاهات التالية:**

1. تشخيص حالة الرقابة على المال العام في مصر.
2. دراسة أثر التكنولوچيا على تحسين جودة الرقابة.
3. إعادة هندسة نظام الرقابة على المال العام في مصر بدعم تكنولوجيا المعلومات.
4. ركزت معظم الدراسات السابقة على الرقابة المالية المستندية المتمثلة في اكتشاف الأخطاء والمخالفات دون الاهتمام بالرقابة على تحقيق الأهداف.
5. دراسة وتقييم الوضع الحالي لقطاع السياحة في مصر، وتوضيح المشاكل والتحديات التي تواجهه.

ولم تتعرض الدراسات السابقة إلى:

1. كيفية تطوير النظام الرقابي المطبق على قطاع السياحة بدعم تكنولوجيا المعلومات والذي يتطلب:

- تطوير المنظومة الرقابية من خلال تطوير فكر ورؤية الرقيب وليس فقط حيازة الجوانب التقنية؛ وبما يساهم في تحقيق أهداف الجهات الخاضعة للرقابة ويتم ذلك من خلال ضرورة تبني توجه العميل أو المستفيد لتلبية الاحتياجات المتطورة من المستفيد من النظام في بنيان من المزايا التنافسية.

2. كيفية تعظيم الناتج القومي من قطاع السياحة في مصر.

وتتميز الدراسة الحالية عن سابقاتها بأنها محاولة لتعظيم مساهمة السياحة في الناتج القومي في مصر وتحسين الوضع التنافسي لها في خريطة السياحة العالمية وذلك بمساعدة الرقيب ويتم ذلك من خلال وضع نظام رقابة يتلائم مع مصلحة قطاع السياحة وكافة الجهات المستفيدة، بما يساهم في تحقيق الأهداف التنموية لقطاع السياحة.

الفصل الثاني: تقييم طبيعة وأبعاد العمل الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات على قطاع السياحة

يمارس الجهاز المركزي للمحاسبات أعماله الرقابية على قطاع السياحة من خلال إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق وهي المعنية بالرقابة على (الشركات السياحية، الهيئة العامة للتنمية السياحية)، الادارة المركزية للرقابة على الوزارات الرئاسية (وزارة السياحة)؛ وسيتم

التطرق في هذا الفصل إلى تقييم طبيعة وأبعاد العمل الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات على قطاع السياحة وذلك من خلال عرض الفكر والرؤية المصاحبة لرقابة الجهاز على قطاع السياحة وسيتم ذلك من خلال التعرف على مفهوم الرقابة الحالي المطبق ومدى توافقه مع المفهوم الشامل للرقابة وبما يحقق أهداف التنمية المستدامة ومدى تطبيق المفهوم الشامل للرقابة على قطاع السياحة في مصر، وتقييم الوضع الحالي لنظام رقابة الجهاز على قطاع السياحة وذلك بما يتضمن تقدير موقف لصناعة السياحة في مصر (SWOT)؛ مما يساعد الرقيب في تحقيق الأهداف التنموية لقطاع السياحة في مصر وبما ينعكس على تعظيم الناتج القومي من قطاع السياحة في مصر، ولذلك سيتم تناول النقاط التالية:

أولاً: مفهوم الرقابة الحالي على المال العام.

ثانياً: مدى تطبيق المفهوم الشامل للرقابة على المال العام في مصر.

ثالثاً: تقدير الوضع الحالي لصناعة السياحة في مصر ونظام الرقابة المطبق عليها.

أولاً: مفهوم الرقابة الحالي على المال العام.

تعتبر الرقابة على المال العام أداة فاعلة في تطوير وتوجيه النشاط الإداري على المستوى القومي، حيث تساعد الجهاز الإداري بالدولة في التحقق من مدى تنفيذ خططها في مراحلها المختلفة والكشف عن أي انحرافات وتقديم التوصيات اللازمة لمعالجتها بالسرعة الممكنة لكي تحقق الخطط أهدافها المنشودة [1].

إن مفهوم الرقابة الحالي المطبق في مصر يشوبه بعض أوجه القصور والتي تتمثل في التركيز على الرقابة المستندية والمتمثلة في اكتشاف الأخطاء والمخالفات والتحقق من حسن التصرفات دون التركيز على الرقابة على الأداء ومدى تحقيق الأهداف وكيفية ترجمتها إلى استراتيجيات ومهام متسقة، حيث يتجاهل مراقبي الجهاز عند قيامهم بالرقابة على الموازنات التقديرية للشركات السياحية الرقابة على تحديد الأهداف وترتيب أولوياتها والرقابة على مدى جدوى البدائل المختلفة الممكنة لتنفيذها واختيار البديل الأمثل لتحقيق كل هدف حيث تقوم الشركات بإدراج العديد من الأموال لإنفاقها على تحقيق هذه الأهداف، وقد يتم إنفاقها في بعض الأحيان دون جدوى حيث لم تحقق الشركات في أغلب الأحيان الأهداف المدرجة بالموازنة ولذلك لابد إن يتطور هدف الرقابة

(1) يوسف ، أبو زيد كامل ، ***مرجع سبق ذكره*** ، ص14.
- لطفي، أمين السيد أحمد ،2014، ***" تقييم وتطوير دور الجهاز المركزي للمحاسبات في الرقابة والمحاسبة على الأموال العامة "،*** الدار الجامعية، الاسكندرية، ص

من مجرد اكتشاف الأخطاء والمخالفات إلى التركيز على تحقيق الأهداف والوصول لرفع أداء الجهات الخاضعة للرقابة للوصول إلى رفاهية المجتمع؛ وإنه من الضروري تبني المفهوم الشامل للرقابة على المال العام وبما يحقق أهداف التنمية المستدامة.

وفي هذا الصدد يرى (يوسف،2015) إن المفهوم الحالي المطبق للرقابة على المال العام في مصر لابد أن يتسع ليشمل الرقابة على تحديد الأهداف القومية وترتيب أولوياتها وفقا للمرحلة الحالية من مراحل التنمية والرقابة على مدى جدوى البدائل المختلفة الممكنة لتنفيذها واختيار البديل الأمثل لتحقيق كل هدف، التأكد من دقة وسلامة تقديرات الخطط القومية والتي تهدف إلى تحقيق الأهداف القومية وفقا لترتيب أولوياتها، والتحقق من إتباع النظم والأساليب الحديثة في التخطيط والتنظيم ومتابعة التنفيذ ؛ وإنه من الضروري تبني المفهوم الشامل للرقابة بما يحقق أهداف التنمية المستدامة؛ وذلك من خلال[1] :

1. صياغة آلية لمراقبة الأهداف القومية وترتيب أولوياتها حسب المرحلة الحالية ووضع الخطط اللازمة لتحقيقها في ضوء رؤية قومية شاملة للموارد العامة وبدائل تخصيصها بما يخدم الأجيال الحالية والمقبلة بشكل عادل.
2. اعتماد مبادئ ومعايير للرقابة الفعالة للمحافظة على الموارد القومية والعمل على تنميتها وتوزيعها على الأجيال الحالية والمقبلة بمعيار عدالة التوزيع.
3. وضع آلية للتأكد من أن الموازنة العامة تعتبر جزء من خطة التنمية طويلة الأجل التي تحقق الأهداف القومية.
4. اعتماد معايير للأداء لقياس الأداء الفعلي عليها.
5. متابعة تنفيذ الخطط والبرامج المحددة بالموازنة.
6. مراقبة الأداء الفعلي بالمخطط.
7. إعداد تقارير رقابية توضح مدى تحقيق الأهداف ومستوى الكفاءة والفاعلية لتحقيق هذه الأهداف المحددة.
8. متابعة تنفيذ ما جاء بالتقارير الرقابية للتأكد من تصحيح ما قد اكتشف من مشاكل وانحرافات.
9. الاهتمام بمرحلة التغذية العكسية لضبط وإعادة صياغة المعايير في حالة الضرورة .

---

(4) *يوسف ، أبو زيد كامل ، 2015*، **مرجع سبق ذكره**، ص 2، 16 ،36.

ثانياً: مدى تطبيق المفهوم الشامل للرقابة على المال العام في مصر

للتعرف على مدى تطبيق المفهوم الشامل للرقابة على المال العام في مصر بصفه عامة وعلى قطاع السياحة بصفة خاصه؛ يجب التعرف على طبيعة عمل الجهاز المركزي للمحاسبات باعتباره الجهاز الأساسي القائم بالرقابة على المال العام في مصر وذلك من خلال التعرف على:

هدف الجهاز :

يهدف الجهاز المركزي للمحاسبات إلي تحقيق الرقابة على أموال الدولة والأشخاص العامة الأخرى وغيرها من الأشخاص المنصوص عليها في قانون الجهاز ، كما يعاون مجلس الشعب في القيام بمهامه في هذه الرقابة ، وذلك على النحو المبين في هذا القانون[1].

اختصاصات الجهاز: يمارس الجهاز أنواع الرقابة الآتية:

- **الرقابة المالية بشقيها المحاسبي والقانوني.**

حيث يقوم الفنيون في الجهاز بأداء هذه المهمة من خلال[2]:

1. المراقبة المستندية والدفترية والمحاسبية لجميع عناصر الايرادات والمصروفات للوحدات الخاضعة لرقابة الجهاز.
2. مراجعة الحسابات الختامية لمختلف الوحدات الحسابية وما إذا كانت الميزانية تعبر بوضوح عما جاء بالحسابات.
3. بيان ما إذا كانت الوحدة محل المراجعة تتبع القوانين والأنظمة المتبعة.

- **الرقابة على الأداء ومتابعة تنفيذ الخطة[3].**

1. اعداد تقارير تفصيلية تتناول تقويم نقاط الضعف التي تم تحديدها من خلال متابعة وتقويم أداء الوحدات الخاضعة للرقابة.
2. متابعة تحقيق أهداف الانتاج السلعي وانتاج الخدمات كما ونوعا.
3. مراقبة الكفاية الانتاجية للتأكد من تحقيق الزيادة المستهدفة في الكفاية الانتاجية.
4. مراقبة تكاليف الانتاج للتحقق من تخفيضها طبقا للخطط الموضوعة.
5. متابعة تنفيذ المشروعات لأهداف التصدير.

---

(1) http://asa.gov.eg/attach/asa_law_reg.pdf

(2) يوسف ، أبو زيد كامل ، ***مرجع سبق ذكره*** ، ص26 .

(3)https://asa.gov.eg/attach/asa_law_reg.pdf

6. متابعة تنفيذ المشروعات الاستثمارية بالتكاليف المقدرة، وطبقا للتوقيت الزمني المحدد لها.
7. متابعة وتقويم القروض والمنح المبرمة مع الدول والمنظمات الدولية والاقليمية.
8. متابعة حركات أسعار السلع والخدمات ومقارنتها بالفترات السابقة.
9. متابعة التغيير في الاستهلاك القومي والادخار القومي والدخل القومي للتحقق من مدى توافقه مع الخطة.
10. التحقق من مدى نجاح الخطة في إقامة التوازن الاقتصادي بين القطاعات المختلفة واكتشاف مواطن الضعف والاختناق التي تعوق الخطة عن تنفيذ وتحقيق أهدافها المحددة.

- **الرقابة القانونية على القرارات الصادرة في شأن المخالفات المالية.**

يختص الجهاز بفحص ومراجعة القرارات الصادرة من الجهات الخاضعة لرقابته في شأن المخالفات المالية التي تقع بها وذلك للتأكد من ان الاجراءات المناسبة قد اتخذت بالنسبة لتلك المخالفات، وان المسئولية عنها قد حددت وتمت محاسبة المسئولين عن ارتكابها، ويتعين موافاة الجهاز بالقرارات المشار إليها خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدورها مصحوبة بكافة أوراق الموضوع[1].

مما سبق عرضه يتضح إن مفهوم الرقابة المطبق من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات على الجهات الخاضعة للرقابة بصفة عامة وعلى قطاع السياحة بصفه خاصة لم يعد يواكب المتغيرات والتطورات الحادثة والتي تتمثل في (المتغيرات التكنولوجية ، المتغيرات البيئية ، المتغيرات الاقتصادية ، المتغيرات الاجتماعية) بمعنى أنها لا ترقى للمستوى الشامل ولم تصل للمستوى المتدني الموجود في الواقع العملي، ومن جانب آخر يركز الجهاز على الرقابة المالية والقانونية دون الرقابة على الأداء حيث إنها تتم من خلال إدارات منفصلة تماما عن بعضها البعض ، أي ينصب الاهتمام كله حول مدى قانونية الصرف ثم يأتي الفاعلية أو تحقيق الأهداف في المقام الثاني.

وترى الباحثة ضرورة تطوير نطاق الرقابة لتكون رقابة شاملة تواكب التغيرات والتطورات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والتكنولوجية ، والتي تقضي بضرورة قيام الجهاز بمراجعه وتقييم الخطط القومية ودراسات الجدوى لقطاع السياحة وترتيب الأهداف وأولوياتها واختيار البديل الملائم لتحقيق هذه الأهداف ، ومتابعة تنفيذ أدائها مالياً وإدارياً وبالكفاءة

---

(1) يوسف ، أبو زيد كامل، ***مرجع سبق ذكره*** ، ص27.

الملائمة من خلال الرقابة على الاستراتيجيات والمهام اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة مما يساعد في تحقيق الأهداف التنموية لقطاع السياحة والتي تتمثل في تعظيم الناتج القومي من قطاع السياحة وبما يحقق أهداف التنمية المستدامة.

ثالثاً: تقدير الوضع الحالي لصناعة السياحة في مصر ونظام الرقابة المطبق عليها

ويمكن تحري ملامح الموقف الحالي لصناعة السياحة في مصر ونظام الرقابة المطبق عليها (المرحلة الأولى لمنهجية نظم المعلومات)، وذلك على النحو التالي:

أولاً: جوانب القوة

وهي الجوانب التي ينبغي تدعيمها لضمان التطوير المؤسسي والإصلاح الشامل وبعيد المدى للنظام الرقابي وصناعة السياحة وتتمثل في الجوانب التالية:

1. تنوع وتعدد المنتج السياحي المصري [1].
2. تمتلك مصر 3/1 آثار العالم ؛ وتعتبر الدولة الوحيدة في العالم التي لديها علم آثار باسمها وهو علم المصريات Egyptology() [2] .
3. إدماج وزارتي السياحة والآثار في كيان واحد ،مما يساهم في تنشيط السياحة الثقافية والدينية وتعظيم الموارد السياحية والترويج لآثار مصر بالخارج بشكل فعال[3] .
4. الحصول على موافقات لفتح مكاتب خارجية في (أوكرانيا ، الولايات المتحدة) لتنشيط السياحة في الخارج[4] .

([1])زين الدين ، صلاح ، 2016 ،" دراسة لفرص وتحديات التنمية السياحية المستدامة في مصر " ، ***المؤتمر العلمي الدولي الثالث للقانون والسياحة*** ، كلية الحقوق ، جامعه طنطا ، عن الفترة من 26-27 إبريل، ، ص8،9.

- عيسى، حسام عبد الحليم، 2016،" السياحة ودورها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية "،***المؤتمر السنوي الثالث للقانون عن الفترة من 26-27/ إبريل،*** كلية الحقوق، جامعه طنطا،ص14.

([2]) زين الدين ، صلاح ، ***مرجع سبق ذكره*** ، ص33،34.

-https://m.akhbarelyom.com/news/newdetails/2941415/1/

([3])https://alwafd.news/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%88%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/2707561-%D8%AE%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%8A%D9%88%D8%B6%D8%AD%D9%88%D9%86-%D8%A3%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%AF%D9%85%D8%AC-%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AD%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A2%D8%AB%D8%A7%D8%B1

([4])https://www.youm7.com/story/2021/3/21/%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D8%AA%D9%86%D8%B4%D9%8A%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AD%D8%A9-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%87-%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85-

5. تم عقد تحالف دولي لعمل استراتيجية اعلامية لمدة 3 سنوات.
6. تعاقدت وزارة السياحة مع مؤسسة جوجل العالمية (Google) على تدريب نحو 100 ألف متدرب على التسويق الالكتروني والسياحة الإلكترونية وذلك بالتعاون مع الاتحاد المصري للغرف السياحية ، مع وضع شروط ومعايير القبول في الوظائف السياحية بالتعاون مع الغرف المخصصة (الشركات ، المنشآت الفندقية ، العاديات) [1].
7. وجود إدارة مراقبة حسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات مختصة بالرقابة على قطاع السياحة والفنادق (شركات السياحة ، الهيئة العامة للتنمية السياحية) ، وكذلك وجود إدارة مركزية مختصة بالرقابة على الوزارات الرئاسية ومنها (وزارة السياحة)[2].
8. اشتراك الجهاز في اللقاءات التدريبية والعلمية ، مما يساعد على تبادل الخبرات بين أجهزة الرقابة العليا والدولية والعمل على تطويرها باستمرار. (3)
9. عقد دورات تدريبية في مجال الرقابة والتحليل المالي باستخدام تكنولوجيا المعلومات (4)

ثانياً: جوانب الضعف.

1. نقص التأهيل المطلوب وفقا لمقومات نظم تكنولوجيا المعلومات لأعضاء الجهاز ؛ وعلى الرغم من اعتماد قطاع السياحة على تكنولوجيا المعلومات في أعمالها المالية والمحاسبية إلا إن النظام الرقابي الحالي لم يواكب التطورات الحديثة(5).
2. غياب المفهوم العلمي لأهمية نظام الحوافز والجزاءات للعاملين في أجهزة الرقابة المالية (6).
3. تقادم النظم المحاسبية والرقابية على المستوى الكلي والجزئي وخاصة التي تهدف إلي الرقابة على المال العام(7).

%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D8%B9-%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%81/5251787

(5) المرجع السابق ص18.

(2)https://asa.gov.eg/page.aspx?id=65
(3)https://asa.gov.eg/
(4) https://asa.gov.eg/

(5) يوسف ، أبو زيد كامل ، ***مرجع سبق ذكره*** ، ص 31.
- عوض، باسم نعيم، *مرجع سبق ذكره*، ص178.
(6)يوسف ، أبو زيد كامل ، ***مرجع سبق ذكره*** ، ص 31.
(7) ***المرجع السابق*** ، ص34.

4. ضعف المهارات الفردية لدى المدققين في استخدام الأساليب الحديثة لإجراءات الرقابة مثل الأساليب الاحصائية في اختيار العينات وأساليب التحليل المالي للقوائم المالية وأساليب بحوث العمليات وغيرها من الأساليب الحديثة في العمل الرقابي بنطاقه الواسع. (1)
5. عدم وجود إدارة أو قطاع داخل الجهاز مختصبالرقابة على تكنولوجيا المعلومات بالجهات الخاضعة لرقابته (قطاع السياحة)[2].
6. عدم توافر قواعد للبيانات والخبرة لدى وحدة الرقابة على قطاع السياحة والتي تدعم المراقب بكل التعليمات والمعايير الرقابية المنظمة للعمل الرقابي[3] .
7. وجود قصور في مفهوم الرقابة المطبق، حيث يركز الجهاز على الرقابة المالية والقانونية دون الرقابة على الأداء، كما إنها تتم من خلال إدارات منفصلة تماماً عن بعضها البعض داخل الجهاز مما يؤثر على جودة وفعالية العمل الرقابي وذلك فضلا عن عدم تحقيقه للرقابة بمفهومها الشامل[4].
8. عدم تبني توجه (العميل أو المستفيد) (Customer oriented) ؛ حيث لا يوجد اهتمام كافي من قبل الرقيب بدراسة احتياجات المستفيدين والاهتمام بردود أفعالهم ومقترحاتهم[5].
9. تدني نصيب مصر في السياحة العالمية حيث لم تحصل على نصيبها العادل من حجم حركة السياحة العالمية وذلك على الرغم من امتلاكها للإمكانيات والمقومات السياحية الجذابة بالمقارنة بأي مقصد سياحي آخر.
10. انخفاض عدد السائحين الوافدين إلى مصر من دول الأميركتين ودول آسيا والباسفيك والدول الأفريقية مقارنة بالدول الأوروبية ودول الشرق الأوسط.
11. ضعف وقصور الخطط واستراتيجيات الترويج السياحية التي تنتهجها الهيئات السياحية الرسمية في مصر متمثلة في وزارة السياحة والهيئة العامة لتنشيط السياحة [6].

---

[1] - يمكن الرجوع إلي:
- عوض ، باسم نعيم ، 2010 ، " الرقابة المالية للجهاز المركزي للمحاسبات دراسة مقارنة في التشريعات المختلفة " ، ***رسالة دكتوراه غير منشورة*** ، كلية الحقوق ، جامعة بني سويف، ص 179.

([2])www.asa.gov.eg/Page.aspx?id=65

(10)عابد ، علياء عبد اللطيف ، 2019 ، " مدخل مقترح لإعادة هندسة مراجعة الجهاز المركزي للمحاسبات لمواجهة أساليب المحاسبة الإبداعية: دراسة ميدانية "، ***مجلة الفكر المحاسبي*** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ص15.
- عطيه، أحمد محمد ،2007، " تقييم درجة فعالية دور الجهاز المركزي للمحاسبات في الحفاظ على المال العام "، ***مجلة البحوث التجارية***،كليه التجارة، جامعه الزقازيق، المجلد 29، العدد (1/2)، ص 175.
(10) عوض ، باسم نعيم ، ***مرجع سبق ذكره*** ، ص 499،498.
(6) محمد ، أمير رمضان ، 2021 ، " تطوير نظام الرقابة الداخلية بدعم تكنولوجيا المعلومات بالتطبيق على جامعة الزقازيق " ، ***رسالة ماجستير*** ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، ص ص63.
(5) الزق، يحيى شحاته،2018، ***مرجع سبق ذكره***،ص110.

12. عدم الاستغلال الأمثل للموارد والمقومات السياحية المتاحة حيث إنه على الرغم من احتواء مصر على عدد 30 محمية طبيعية إلا إن عدد المحميات الطبيعية التي تزاول النشاط 13 محميه فقط.
13. إغلاق عدد (14) مكتب سياحي خارجي والمعنية بتنشيط السياحة في الخارج في الأسواق السياحية الكبرى.

ثالثاً: الفرص المتاحة

1. توجيه عناية خاصة للتطوير المهني للفكر الرقابي والرؤى والتحول إلي الفكر الشامل الذي يهدف إلي التأكد من مدى تحقيق الأهداف التنموية التي يسعى قطاع السياحة لتحقيقها بفعالية ومدى اتساقها مع دالة الهدف والاستراتيجيات والمهام [1].
2. تطبيق تكنولوجيا المعلومات بالجهاز المركزي للمحاسبات وذلك عن طريق تصميم وإنشاء نظام معلومات لديه للاستفادة منها في كافة مجالات العمل الرقابي مثل التخطيط والمتابعة وتقويم الأداء الرقابي ولمواكبة التطورات المستحدثة؛ والاعتماد على أساليب تكنولوجيا المعلومات في عملية الرقابة.
3. الاستفادة من تجارب الدول في مجال تطوير السياحة وتحسين الناتج القومي؛ وتجارب الأجهزة الرقابية النظيرة في تطوير الفكر الرقابي بصفة عامه وبصفة خاصة على قطاع السياحة والاستفادة من برمجيات تكنولوجيا المعلومات في عملية التطوير والتحول للفكر الرقابي الشامل والذي يهتم بالرقابة على مدى تحقيق الأهداف وسبل تحقيقها وتحسين وتطوير صناعة السياحة.
4. طرح مزايدة عالمية لاختيار شركات متخصصة في الترويج السياحي لحصر المنتج السياحي وعملاء قطاع السياحة وذلك بمساعدة منظمة السياحة العالمية أو البنك الدولي لإعادة التعمير أو البنك الأوروبي لإعادة التعمير.
5. الاعتماد على أساليب وأدوات تكنولوجيا المعلومات في الترويج للمقاصد السياحية.

رابعاً: التهديدات المرتقبة.

تتعرض صناعة السياحة ونظام الرقابة الخارجية المطبق عليها للعديد من التهديدات المحتملة التي تتمثل في عناصر البيئة الخارجية مثل:

1. المخاطر الناتجة عن استمرار الفكر الرقابي التقليدي القائم على اكتشاف الأخطاء والمخالفات والتركيز على الرقابة المالية (المستندية) دون الرقابة على الأداء ومدى تحقيق

(7) ***المرجع السابق***، ص62.

الأهداف، سيؤدي إلى عدم تحقيق الأهداف التنموية لقطاع السياحة بالشكل الأمثل، ضعف الوضع التنافسي السياحي لمصر بالمقارنة بالمقاصد السياحية الأخرى، تراجع فرص الاستثمار السياحي في مصر.

2. عدم مواكبة المنظومة الرقابية للتطور التكنولوچي الراهن في قطاع السياحة مما يؤثر على جودة وفعالية العمل الرقابي.
3. المنافسة الحالية والمتوقعة في الحصول على نصيب أكبر من سوق السياحة العالمية.
4. ضعف قطاعات البنية الأساسية ؛ حيث مازالت البنية التحتية لقطاع النقل وصيانة المواقع السياحية تشكل عائقا أمام نمو السياحة في مصر ، مما يؤثر على الوضع التنافسي في خريطة السياحة العالمية[1] .
5. مدى قبول العاملين سواء في مجال السياحة أو في مجال الرقابة تبني نظم المعلومات في بناء قواعد البيانات والخبرة للعملاء.

الفصل الثالث: إطار مقترح لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات بدعم تكنولوجيا المعلومات على قطاع السياحة بمصر

وبناء على ما سبق، فإن هذا الفصل يقدم إطار مقترح لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات بدعم تكنولوجيا المعلومات على قطاع السياحة، ويتم ذلك من خلال التعرف على مساهمات تكنولوجيا المعلومات في عملية الرقابة ووضع نموذج استرشادي لنظام رقابة الجهاز المركزي للمحاسبات على قطاع السياحة؛ ولذلك سيتم تناول النقاط التالية:

أولاً: مساهمات تكنولوجيا المعلومات في عملية الرقابة

ثانياً: النموذج الاسترشادي لنظام رقابة الجهاز المركزي للمحاسبات على قطاع السياحة بمصر

أولاً: مساهمات تكنولوجيا المعلومات في عملية الرقابة

تساهم تكنولوجيا المعلومات في تنشيط أداء المنظومة الرقابية وزيادة الكفاءة والفاعلية من حيث :

1. رفع مستوى كفاءة العاملين بالأجهزة الرقابية من خلال:

أ. ربط الأجهزة الرقابية بالمنظمات الدولية والإقليمية والمحلية للمشاركة في فعاليتها والاطلاع على المعايير الرقابية ومتابعة أي تطور بها.[1]

(4) محسن ، نهلة؛ عراقي ، محمد ؛ جمال الدين ، نانسي ؛ أبو حمد ، مصطفى، 2017، " الوضع التنافسي السياحي الدولي لمصر: دراسة تحليلية للبنية الأساسية في مصر " ، ***المجلة الدولية للتراث والسياحة والضيافة*** ، كلية السياحة والفنادق ، جامعة الفيوم ، المجلد الحادي عشر ، العدد (1/1) ، ص185.

ب. تصميم برامج التدريب والخبرة الفنية المتعلقة بالعمل الرقابي بين الأجهزة الرقابية.

ج. الاستفادة من المؤتمرات واللقاءات الدولية المنعقدة للتعرف على أحدث التطورات في مجال العمل الرقابي وذلك عن طريق تحسين قنوات الاتصال واستكشاف طرق حديثة لتقديم برامج تعليمية عن بعد E – Learning

2. بناء قواعد بيانات وقواعد معرفة لدى الجهاز الرقابي تشتمل على:[2]

أ. القواعد والمعايير الدولية والمحلية والإقليمية التي تتعلق بالرقابة على المال العام.

ب. التشريعات المنظمة لعملية الرقابة على المال العام.

ج. التقارير الرقابية المعدة عن الجهات الخاضعة لرقابته.

بما يمكنه من استخراجها واسترجاعها وقت الحاجة إليها مما يؤدي إلى توفير الوقت والجهد وتحقيق السرعة والدقة في عرض المعلومات وتحسين جودة عملية الرقابة.

3. تحقيق أهداف النظام الرقابي وذلك من خلال :

أ. المساهمة في تحديد أولويات المرحلة التنموية جغرافيا وزمنيا وفئويا وقيما من خلال إعداد مصفوفة تفضيلات المرحلة الحالية. حيث مكنت تكنولوجيا المعلومات من تحليل العلاقات المتشابكة بين المتغيرات المختلفة وحلها بشكل آني وفي وقت قياسي.[3]

ب. المساهمة في عملية تخصيص الموارد القومية أفضل تخصيص ممكن بالاعتماد على الأساليب والنماذج الكمية الملائمة في ضوء القيود الحاكمة لعملية التخصيص.[4]

ج. تحقيق التكامل بين الرقابة المالية والرقابة على الأداء التي يمارسها الجهاز من خلال إدارات منفصلة تماما عن بعضها البعض، وذلك عن طريق تسهيل الربط آليا بين الإدارات المركزية للرقابة على الأداء بمقر الجهاز بإدارات مراقبة الحسابات مما يؤدي إلي تحسين جودة العملية الرقابية.

د. المساهمة في الارتقاء بجودة الأعمال والتقارير الرقابية ومتابعتها وذلك من خلال مساهمتها في تسهيل الربط بين المستويات التنظيمية وتوفير قنوات اتصال فاعلة وسريعة مما يجعل عملية الإشراف على أعمال المدققين من قبل الرؤساء متاحه في أي وقت.[5]

([1]) أبو هداف ، ماجد محمد ،2006 ، " تقويم وتطوير الأداء الرقابي لديوان الرقابة المالية والإدارية - دراسة تطبيقية على المؤسسات الحكومية في قطاع غزه " ، ***رسالة ماجستير*** ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية – غزه،ص106.

([2])يوسف، أبو زيد كامل، ***مرجع سبق ذكره***، ص36.

([3]) يوسف، أبو زيد كامل، ***مرجع سبق ذكره***، ص36.

([4]) ***المرجع السابق***،ص37.

([5])الصقال ، سعيد ، " ***دور الرقابة الإلكترونية في الحد من الفساد*** " ، وزارة التجارة ، مكتب المفتش العام ، ص

ه. المساهمة في عملية صناعة ودعم القرار وذلك من خلال توفير المطلوب من المعلومات بالنوعية والوقت المناسبين[1].

ثانياً: النموذج الاسترشادي لنظام رقابة الجهاز المركزي للمحاسبات على قطاع السياحة بمصر

ينطوي النموذج الاسترشادي التالي على المقومات التي يمكن أن تساعد في عملية الإصلاح المؤسسي لنظام رقابة الجهاز المركزي للمحاسبات على قطاع السياحة بمصر؛ويتم ذلك من خلال اقتراح رؤية قائمة على تطوير الفكر الرقابي للرقي بما يساهم في تحقيق الأهداف التنموية لقطاع السياحة في مصر حيث أن الفكر الرقابي لهذا المجال ينبغي أن يندمج في التوجه نحو تعظيم الناتج القومي من قطاع السياحة من خلال دعم عمليات الترويج وخلق الطلب على المنتج السياحي، حيث يجب أن يكون الرقيب داعم للترويج السياحي، تعظيم الناتج القومي وبناء على هذه الرؤية يتم وضع الأهداف والاستراتيجيات والمهام اللازمة لتحقيقها.

1-الرؤية : يقوم المنظور الرئيسي للرؤية على تطوير الفكر الرقابي على قطاع السياحة من مجرد قنص أخطاء إلى المساهمة في تحقيق الأهداف التنموية لقطاع السياحة وتحسين القدرة التنافسية وتعظيم الناتج القومي؛ بحيث يكون الرقيب داعم للترويج السياحي، وبناء على هذه الرؤية يمكن صياغة دوال الأهداف والاستراتيجيات.

2-دالة الهدف : سيتم البدء بصياغة دالة الهدف بموجب نهج النظم لكونها بؤرة النظام ونقطة انطلاق أشطته المتكاملة لتحقيق الأداء الأمثل للنظام ومتابعته[2]، حيث سيتم صياغة دالة الهدف لنظام الرقابة على صناعة السياحة من خلال تعظيم فاعلية العملية الرقابية على تحقيق الأهداف التنموية لصناعة السياحة.

3- الاستراتيجيات: تعتبر هذه الاستراتيجيات خطوة في سبيل ترجمة الأهداف المخططة إلى تفاصيل الواقع العملي الملموس، ويكون تأثير هذه الاستراتيجيات عادة بعيد المدى، وعلى مدى أفق تخطيطي علي قدر كاف من الطول الزمني وعلى إدارة قطاع السياحة ويتم بصياغة الاستراتيجيات التي يوضحها الجدول التالي:

---

(1) المغيصيب ، ريم ؛ العبيدلي ، عبير & الكعبي ، حمد ، 2015 ، ***" لقاء تدريبي حول الرقابة على البيانات المالية بإستخدام التطبيقات المعلوماتية بالمملكة العربية السعودية"*** ، ديوان المحاسبة ، قطر ، 25- 29 أكتوبر 2015،ص12 .

(1) مكي ، محمد فخري ،2015 ، ***" نظم الأعمال – مدخل استراتيجي "*** ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق، ص48.

الهدف	الاستراتيجيات
تطوير الفكر الرقابي الحالي	- التحول من الفكر التقليدي إلى الفكر الشامل الذي يهدف إلى التأكد من مدى تحقيق الأهداف التنموية التي يسعى قطاع السياحة لتحقيقها بفعالية ومدى اتساقها مع دالة الهدف والاستراتيجيات والمهام؛ وبما يساهم في تحسين القدرة التنافسية للسياحة المصرية في السوق السياحي العالمي وزيادة الناتج القومي. - تدعيم الكفاءات والمهارات والخبرات المتوافرة داخل الجهاز الرقابي؛ مع العمل على ضرورة التدريب والتأهيل العلمي والعملي الجديد المستمر على النظام الرقابي الجديد. - تنبي توجه العميل، ووجود اهتمام كافي بدراسة احتياجات ورغبات العملاء، والاهتمام بردود الأفعال والمقترحات. - مرونة النظام الرقابي ؛ بحيث أي تعديل في العمل لا يمنع النظام الرقابي من أداء وظيفته بكفاءة وفعالية .
مواكبة التطور التكنولوجي	- إعادة هندسة النظام الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات بدعم تكنولوجيا الأساليب المعاصرة على قطاع السياحة؛ وذلك بما تفتضيه من إصلاح مؤسسي شامل. - العمل على بناء منظومة رقابية بدعم تكنولوجيا المعلومات.
المتابعة والتقييم المستمر	- الاستفادة من التطور التكنولوجي لإنتاج نظم للمعلومات والتغذية العكسية في نظام الرقابة. - الاستفادة من أدوات وأساليب تكنولوجيا المعلومات في تطوير النظام الرقابي. - وضع آليات للتطوير بصفة مستمرة.
تعظيم الناتج القومي من السياحة	- توسيع قاعدة السوق من خلال استحداث منتجات سياحية جديدة. - زيادة المقبوضات السياحية من خلال العمل على زيادة أعداد السياح الوافدين، معدل إنفاق السائح، معدل إقامة السائح. - تحسين الوضع والقدرة التنافسية لمصر في خريطة السياحة العالمية.
الاهتمام بالترويج السياحي	- طرح مزايدة عالمية للحصول على مشاركة خبراء في مجال الترويج السياحي. - تطوير سياسات الترويج واستحداث أنماط سياحية جديدة وذلك للحد من الموسمية السياحية. - توفير التمويل اللازم لحملات الترويج السياحي.
تعظيم الاستثمار في قطاع السياحة	- تحسين المناخ العام للاستثمار. - تنويع المحافظ الاستثمارية في القطاع السياحي. - تسهيل الاجراءات المتعلقة بإنشاء المشروعات السياحية الجديدة. - توفير البنية التحتية الملائمة للاستثمار السياحي. - إنشاء قاعدة بيانات استثمارية سياحية تضم أهم المناطق السياحية والمشروعات اللازمة ومقومات الاستثمار بهذه المناطق.
تطوير الاطار التنظيمي والمؤسسي لقطاع السياحة	- إنشاء جهاز مستقل للبحوث والتطوير في قطاع السياحة. - تدعيم الكفاءات والمهارات والخبرات المتوافرة داخل الجهات المعنية بالسياحة .

4- قائمة المهام:

بالرغم من تخفيض درجة التجريد في الاستراتيجيات بالمقارنة بالأهداف، إلا أنها تظل غير قابلة للتنفيذ مباشرة ما لم يتم ترجمتها إلي مهام وظيفية علي المستوى التكتيكي متوسط المدى، ثم علي المستوى الروتيني قصير الأجل، وهذا يتطلب أيضاً صياغة دقيقة وتفصيلية لوثيقة إضافية يطلق عليها قائمة المهام، والتي تضم المهام المحورية اللازمة لترجمة قائمة الرؤى من أهداف واستراتيجيات إلى الواقع العملي[1]، من خلال المهام التالية :

لتحقيق الاستراتيجيات الخاصة بتطوير الفكر الرقابي، يلزم تحقيق قائمة المهام الوظيفية التالية:

1. توفير التمويل اللازم لمنظومة الرقابة لدعم أساليب الفكر الرقابي والاهتمام بالبرامج التدريبية.
2. متابعة التطورات في الأجهزة الرقابية المتقدمة والمستجدات في البيئة الرقابية.
3. وضع آلية لمتابعة الأداء الرقابي والاشراف عليه؛ وذلك للتحقق من مدى تحقيقه للأهداف التنموية لقطاع السياحة بما يساهم في تعظيم الناتج القومي.
4. الاستفادة من تجارب الأجهزة الرقابية النظيرة في تطوير الفكر الرقابي بصفه عامة وعلى قطاع السياحة بصفة خاصة.
5. الاستفادة من أدوات وأساليب تكنولوجيا المعلومات في تطوير النظام الرقابي، والاعتماد عليها في أداء المهام الرقابية.
6. ترجمة الخبرة والمعرفة الفنية في شكل قواعد عمل مرنة قابلة للتصويب والتحديث المستمر.

لتحقيق الاستراتيجيات الخاصة بمواكبه التطور التكنولوجي، يلزم تحقيق قائمة المهام الوظيفية التالية:

1. الاستفادة من تجارب الدول في مجال تطوير النظام الرقابي بدعم تكنولوجيا.
2. طرح مناقصة للحصول على أفضل البدائل في مجال التطور التكنولوجي.
3. التعاقد مع شركات متخصصة في مجال التطور التكنولوجي.
4. تصميم برامج لتأهيل وتدريب العاملين وفقاً لمقومات التطور التكنولوجي ونظم المعلومات.
5. بناء قواعد بيانات وقواعد خبرة لدى الجهاز الرقابي لتوفير المعلومات اللازمة عن الجهات الخاضعة لرقابته بصفة عامة (قطاع السياحة بصفة خاصة) وبما يمكنه من استرجاعها وقت الحاجة إليها.

([1]) مكي ، محمد فخري ،2015 ،***مرجع سبق ذكره*** ، ص51.

6. اتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها تطويق حدة المقاومة سواء كانت (صريحة/خفية/سلبية).

لتحقيق الاستراتيجيات الخاصة بالمتابعة والتقييم المستمر، يلزم تحقيق قائمة المهام الوظيفية التالية:

1. وضع آليات للتطوير بصفة مستمرة.
2. وضع آليات للتحقق من مدى فعالية الأهداف التنموية لقطاع السياحة ومدى اتساقها مع الاستراتيجيات والمهام.
3. تدعيم المفهوم العلمي لأهمية نظام الحوافز والجزاءات للعاملين سواء في الجهاز الرقابي أو في قطاع السياحة.
4. وضع آليه لمتابعة التوصيات التي يرفعها الجهاز للجهات المسئولة عن قطاع السياحة.
5. الاستفادة من التطور التكنولوجي لإنتاج نظم للمعلومات والتغذية العكسية في نظام الرقابة.

لتحقيق الاستراتيجيات الخاصة بتعظيم الناتج القومي من قطاع السياحة، يلزم تحقيق قائمة المهام الوظيفية التالية:

1. دراسة احتياجات السوق السياحي المصري من خلق منتجات سياحية جديدة من خلال الترويج السياحي لمنتجات السياحة المصرية.
2. تبويب عملاء السياحة إلى فئاتهم (محليين – دول الشرق الأوسط – أوربا – أمريكا) ودراسة كيفية ترويج المنتج السياحي لكل فئة.
3. الاستفادة من تجارب الدول في مجال تطوير السياحة وتعظيم الناتج القومي.
4. تطوير المنتج الحالي بما يجعل من المقصد السياحي المصري مقصد دائم على مدار العام.
5. التوسع وفتح أسواق سياحية جديدة؛ وذلك من خلال دراسة الأسواق السياحية المختلفة لتحديد أسواقها السياحية المرتقبة والتعرف عليها.

لتحقيق الاستراتيجيات الخاصة بالترويج السياحي، يلزم تحقيق قائمة المهام الوظيفية التالية:

1. التعاقد مع شركات عالمية في مجال الترويج السياحي، ولديها خبرات وسابقة أعمال في الدول السياحية الرائدة.
2. بناء قواعد بيانات وخبرة كاملة (للعملاء الحاليين والمستهدفين/ للمنتجات/ للموردين/لجهات التمويل/للمنافسين الحاليين والمحتملين) مما يحقق صناعة تنافسية قائمة على بنيان خدمة العملاء يعمل على تعظيم رضا المستفيد.
3. الاعتماد على أساليب وأدوات تكنولوجيا المعلومات في الترويج للمقاصد السياحية.

لتحقيق الاستراتيجيات الخاصة بتعظيم الاستثمار في قطاع السياحة، يلزم تحقيق قائمة المهام الوظيفية التالية:

1. تحسين المناخ الاستثماري من خلال معالجة المعوقات التي تواجه الاستثمار السياحي في مصر.
2. تهيئة المناخ التشريعي بإعادة النظر في القوانين والتشريعات واللوائح المساندة للمشروعات السياحية.
3. تعظيم دور القطاع الخاص لما له من قدرة على تعزيز المزايا التنافسية للمشاريع السياحية.
4. تشجيع الاستثمار في مجال إنشاء المنتجعات والفنادق والقرى السياحية ومشاريع البنى التحتية ومراكز الخدمات السياحية الأساسية والتكميلية.

النتائج والتوصيات

أولا: النتائج

1. وجود قصور في مفهوم نظام الرقابة المطبق، حيث يركز الجهاز على الرقابة المالية والقانونية دون الرقابة على الأداء، كما إنها تتم من خلال إدارات منفصلة تماماً عن بعضها البعض داخل الجهاز مما يؤثر على جودة وفعالية العمل الرقابي وذلك فضلا عن عدم تحقيقه للرقابة بمفهومها الشامل؛ مما قد يؤدي إلى عدم تحقيق قطاع السياحة لأهدافه التنموية.
2. عدم مواكبة الجهاز المركزي للمحاسبات للتطور التكنولوجي الراهن (الأساليب والأدوات المتقدمة تكنولوجياً) بصفة عامة؛ وعلى قطاع السياحة بصفة خاصة.
3. انعدام الرؤية الرقابية الصحيحة سواء للفكر والرؤية والتوحد والاتساق مع توجهات تنمية والترويج السياحي، وتدني المستوى العلمي والفني في مجالات الرقابة.
4. عدم وجود نظام معلومات يهدف إلى تبني توجه المستفيد؛ حيث لا يوجد اهتمام كافي بدراسة احتياجات ورغبات العميل.
5. عدم وجود آليات لمتابعة التوصيات التي يرفعها الجهاز للجهة الخاضعة للرقابة (قطاع السياحة) بشكل فعال، مما يقلل من كفاءة وفعالية العمل الرقابي.
6. ضرورة الاهتمام بالترويج السياحي للمنتجات والوجهات السياحية وذلك بهدف تعظيم الناتج القومي، والحفاظ على مكانتها وتحسين وضعها في خريطة السياحة العالمية. أهمية تطوير وإصلاح نظم معلومات الرقابة، في حين أن الدول النامية قد اتجهت إلى تشريع القوانين واللوائح دون تطوير نظم المعلومات.
7. ضعف وقصور الخطط والاستراتيجيات الترويجية السياحية التي تنتهجها الهيئات السياحية الرسمية في مصر متمثلة في وزارة السياحة والهيئة العامة لتنشيط السياحة.

ثانياً: التوصيات

1. ضرورة العمل على تحول الجهاز المركزي للمحاسبات إلى منصة إلكترونية للخبرة أو المعرفة في مجال الرقابة الخارجية على الأنشطة الاقتصادية المختلفة بالاستناد إلى أساليب وأدوات تكنولوجيا المعلومات المتقدمة مع متابعة تطورها المستمر في إطار النماذج المثلى (State of the art) بحيث تصبح المرجعية الاستشارية في هذا المجال.[1]
2. الاستفادة من تجارب الدول والأجهزة الرقابية النظيرة في تطوير الفكر الرقابي بصفة عامه وبصفة خاصة على قطاع السياحة والاستفادة من برمجيات تكنولوجيا المعلومات في عملية التطوير والتحول للفكر الرقابي الشامل والذي يهتم بالرقابة على مدى تحقيق الأهداف وسبل تحقيقها وتحسين وتطوير صناعة السياحة.
3. تصميم برامج لتدعيم الكفاءات والمهارات والخبرات المتوافرة داخل الجهاز الرقابي والتعرف على ما ينقص من مهارات وتوزيعها على المهام الرقابية توزيعاً جيدا؛ وترجمة هذه الخبرات في شكل قواعد عمل مرنة قابلة للتصويب والتحديث المستمر.
4. ضرورة أن يتمتع النظام الرقابي بالمرونة اللازمة؛ بحيث أي تعديل في العمل لا يمنع النظام الرقابي من أداء وظيفته بكفاءة وفعالية.
5. الاهتمام بدراسة تجارب الدول الرائدة في مجال الترويج السياحي والتي تمثل عن الوضع الأمثل للنشاط (State of the art)، وتوطينها بما يتناسب مع البيئة المصرية والمنتج السياحي المصري.
6. طرح مزايدة عالمية لاختيار شركات متخصصة في الترويج السياحي لحصر المنتج السياحي وعملاء قطاع السياحة وذلك بمساعدة منظمة السياحة العالمية أو البنك الدولي أو البنك الأوروبي.
7. تعظيم دور القطاع الخاص في التنمية السياحية من خلال التحول الكامل المدروس إلى الخصخصة والتي تهدف إلى الإصلاح المؤسسي الشامل للفكر والرؤية في إدارة النشاط الاقتصادي لما له من قدرة في تعزيز المزايا التنافسية للمشاريع السياحية واقتصار دور الدولة على التخطيط والإشراف والمتابعة.
8. إنشاء وحدة بقطاع السياحة تقوم بالتنسيق الدائم والكامل مع منظمة السياحة العالمية لمتابعة المستجدات في هذه الصناعة.

([1]) مكي، محمد فخري، ***" الرقمنة والمحاسبة"*** ،ورقة عمل لمؤتمر الرقمنة والمحاسبة .

المراجع

المراجع العربية

أولا: الكتب

1. لطفي، أمين السيد أحمد ،2014، ***" تقييم وتطوير دور الجهاز المركزي للمحاسبات في الرقابة والمحاسبة على الأموال العامة "***، الدار الجامعية، الاسكندرية.
2. مكي، محمد فخري ،2015، ***" نظم الأعمال – مدخل استراتيجي "***، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.

ثانيا: الرسائل العلمية

1. أبو هداف، ماجد محمد ،2006، " تقويم وتطوير الأداء الرقابي لديوان الرقابة المالية والإدارية - دراسة تطبيقية على المؤسسات الحكومية في قطاع غزه "، **رسالة ماجستير**، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية – غزه.
2. الحايك، محمد علي،2007، "العوامل المؤثرة على رقابة ديوان المحاسبة في بيئة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة"، ***رسالة ماجستير***، كلية المال والأعمال، جامعة آل البيت.
3. حمزة، جبراني؛ مهدي، حملاوي، 2018، " دور الوكالات السياحية في تنمية السياحة الداخلية – دراسة ميدانية لعينة من الوكالات السياحية – ولاية قالمة "، ***رسالة ماجستير***، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي45 قالمة، الجزائر.
4. عبد اللطيف، دعاء حافظ، 2015، " أثر استخدام المراجع الخارجي لأساليب التنقيب في البيانات على فعالية اكتشاف والتقرير عن الغش في القوائم المالية "، ***رسالة دكتوراه***، كلية التجارة، جامعه الاسكندرية.
5. عوض، باسم نعيم، 2011، " الرقابة المالية للجهاز المركزي للمحاسبات دراسة مقارنة في التشريعات المختلفة "، ***رسالة دكتوراه***، كلية الحقوق، جامعة بني سويف.
6. محمد، أمير رمضان، 2021، " تطوير نظام الرقابة الداخلية بدعم تكنولوجيا المعلومات بالتطبيق على جامعة الزقازيق "، ***رسالة ماجستير***، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.

ثالثاً: الأبحاث والدوريات

1. الجارحي، سيد؛ فايد، هناء؛ قاسم، أيمن؛ أبو حمد، مصطفى، 2015، " سوق المال والأداء السياحي في مصر – دراسة تحليلية للوضع الراهن "، ***مجلة كلية السياحة والفنادق***، جامعة الفيوم، المجلد التاسع، العدد (1/2).

2. الزق، يحيى شحاته،2018، " نحو استراتيجية جديدة للتسويق السياحي في المقصد السياحي المصري"، ***مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية***، كلية السياحة والفنادق، جامعة السادات، العدد 19.
3. عابد، علياء عبد اللطيف، 2019، " مدخل مقترح لإعادة هندسة مراجعة الجهاز المركزي للمحاسبات لمواجهة أساليب المحاسبة الإبداعية: دراسة ميدانية "، ***مجلة الفكر المحاسبي***، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
4. عبد المجيد، محمد محمود ،2011، " الجهاز المركزي للمحاسبات: نظرة مستقبلية "، ***مجلة الفكر المحاسبي***، كلية التجارة، جامعة عين شمس، عدد خاص، المجلد 15.
5. عطية، أحمد محمد ،2007، " تقييم درجة فعالية دور الجهاز المركزي للمحاسبات في الحفاظ على المال العام "، مجلة البحوث التجارية، كليه التجارة، جامعه الزقازيق، المجلد 29، العدد (1/2).
6. محسن، نهلة؛ عراقي، محمد؛ جمال الدين، نانسي؛ أبو حمد، مصطفى، 2017، " الوضع التنافسي السياحي الدولي لمصر: دراسة تحليلية للبنية الأساسية في مصر "، ***المجلة الدولية للتراث والسياحة والضيافة***، كلية السياحة والفنادق، جامعة الفيوم، المجلد الحادي عشر، العدد (1/1).
7. يوسف، أبو زيد كامل، 2015، " تشخيص حالة الرقابة على المال العام في مصر "، ***مجلة البحوث التجارية***، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، الجزء الأول، العدد الأول.
8. يوسف، أبوزيد كامل، 2015،" إعادة هندسة نظام الرقابة على المال العام في مصر بدعم تكنولوجيا المعلومات"، ***مجلة البحوث التجارية***، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، الجزء الأول، العدد الثاني.

رابعاً: المؤتمرات والندوات

1. المغيصيب، ريم؛ العبيدلي، عبير & الكعبي، حمد، 2015، ***" لقاء تدريبي حول الرقابة على البيانات المالية باستخدام التطبيقات المعلوماتية بالمملكة العربية السعودية"***، ديوان المحاسبة، قطر، 25- 29 أكتوبر 2015.
2. زين الدين، صلاح، 2016،" دراسة لفرص وتحديات التنمية السياحية المستدامة في مصر "، ***المؤتمر العلمي الدولي الثالث للقانون والسياحة***، كلية الحقوق، جامعه طنطا، عن الفترة من 26-27 إبريل.

3. عيسى، حسام عبد الحليم، 2016،" السياحة ودورها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية "، ***المؤتمر السنوي الثالث للقانون عن الفترة من 26-27/ إبريل،*** كلية الحقوق، جامعه طنطا.
4. كلاب، سعيد، 2006، ***" دور التقنيات الحديثة فى الكشف عن الغش والفساد "***، محاضرة بديوان الرقابة المالية والإدارية، غزة، فلسطين.
5. مكي، محمد فخري، ***" الرقمنة والمحاسبة"***، ورقة عمل لمؤتمر الرقمنة والمحاسبة.

خامساً: القوانين والكتب الدورية

1. النوبي، أحمد، 2015، ***" ندوة المدخل إلى الرقابة على تكنولوجيا المعلومات "*** متاح على https://www.youtube.com/watch?v=kFh_URU_02E
2. الصقال، سعيد، " ***دور الرقابة الإلكترونية فى الحد من الفساد "***، وزارة التجارة، مكتب المفتش العام.

المراجع الأجنبية:

- Al- Ghurair, AL-Failkawi & others, 2016, "The influence of technology on the improvement of audit quality in state audit Bureau of Kuwait", 25th INTOSAI Working group on IT AUDIT (WGITA) MEETING, Brasilia, Brazil.
- Lumpur, Kuala,2015," Leveraging technology to enhance audit Quality and effectiveness", ***6th ASOSAI Symposium***, Australia.
- https://www.unwto.org/tourism-and-covid-19-unprecedented-economic-impacts
-https://wttc.org/Research/Economic-Impact
https://data.albankaldawli.org/indicator/ST.INT.RCPT.XP.ZS?end=2019&locations=1W&start=1995&view=chart
https://www.arab-tourismorg.org/research/international-reports
https://m.akhbarelyom.com/news/newdetails/2941415/1/
https://asa.gov.eg/page.aspx?id=65
https://asa.gov.eg/
http://asa.gov.eg/attach/asa_law_reg.pdf

Abstract

This study aimed to develop the control system of the accountability state authority with the support of information technology in the tourism sector in Egypt, so that it can contribute to achieving the development goals of the tourism sector, which is maximizing the national product from the tourism sector and gain a greater share in the world tourism market. Where the researcher studied the current situation of the tourism sector in Egypt and the control system applied to it and compared it with global trends in this field to determine the optimal situation for the tourism sector and the control system applied to it, from which a vision was included the development of the control thought on the tourism sector from mere sniping errors to contribute to the achievement of the development goals of the tourism sector and improve competitiveness and maximize the national product and accordingly a target function and strategies were developed to contribute to achieving vision and goals, as well as a list of tasks was drawn up to implement Strategies. The researcher then proposed a program to implement reforms in Egypt's tourism sector. The study reached several results, including the need to pay attention to the tourism promotion of tourism products and destinations in order to maximize the national product, the existence of problems facing tourism planning, the lack of the concept of control applied and the absence of an information system aimed at adopting the beneficiary's orientation.

Keywords: control system, information technology, tourism sector.